لمع بشأن البدع

في بيان حقيقتها، وأدلة بطلانها، والواجب نحوها



عبد الله بن صالح القصير

الألوكة
www.alukah.net

لمع بشأن البدع

في بيان حقيقتها، وأدلة بطلانها، والواجب نحوها

تأليف الفقير إلى عفو ربه القدير

عبد الله بن صالح القصير

الطبعة الثانية: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل ما شرع، فأغنىٰ عن البدع، وقد تهدد بأشد الوعيد لمن ابتدع، وأصلي وأسلم علىٰ عبده ورسوله نبينا محمد ﷺ المبعوث بالكتاب والسنة، والذي بالغ في التحذير من البدعة.

أما بعد:

فهذه لمعٌ مضيئة تبين شؤم وظلمة البدع، والواجب نحو من ابتدع؛ صيانة للشرع.

اللمعة الأولى: معنى البدعة:

البدعة لغة: ما أحدث علىٰ غير مثال سبق.

وفي الشرع: ما أحدث في الدين ـ من مقال أو اعتقاد أو فعل أو حال ـ مخالفًا للكتاب والسنة والمأثور عن السلف الصالح من الأمة.

اللمعة الثانية: الأدلة المبطلة للبدع، والمبينة للواجب نحو من ابتدع:

لما كانت البدعة أمرًا محدثًا في الدين، (فليست منه وليس لها أصل في الشريعة، وكانت سببًا في ضلال من ضلَّ من الأمم السابقة وهلاكهم وخسرانهم في الدنيا والآخرة، حيث أدت إلىٰ تركهم دينهم، أو تعبدهم لله تعالىٰ بما لم يشرع)؛ كان من عظيم رحمة الله تعالىٰ بعباده أن تضمنت هذه الشريعة الخاتمة نصوصًا متواترة لفظًا ومعنىٰ تحذر من البدع وأهلها، وتبين أنها ليست من دين الله في شيء، وتنبه علىٰ شؤم البدع وأخطارها وأضرارها العاجلة والآجلة.

أ- فمن الآيات القرآنية المحكمة:

١- قوله تعالىٰ: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران:٧]، وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه، فأولئك الذين سمى الله، فاحذرهم**»، ومن شأن أهل البدع أنهم يستدلون علىٰ بدعهم بمتشابه النصوص أو بالمحكم منه، لكن يتكلفون في تفسيرها ويلوون أعناقها، ليوهموا العامة أنها تؤيد ما اخترعوه من البدع، وقد أخبر تعالىٰ أنهم يصنعون هذا الصنيع ابتغاء الفتنة، وما لم يحيطوا بعلمه.

٢- وقال تعالىٰ: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ**﴾ [الأنعام:١٥٣]، فقد أوصىٰ تبارك وتعالىٰ عباده بلزوم صراطه الذي شرعه، وجعله السبيل الوحيد الموصل إليه، وهو: العمل لله تعالىٰ بالقرآن علىٰ الوجه الذي بينه الرسول ﷺ، فأخبر أنه هو السبيل الحق وما سواه سبل ضلالة تصد أهلها، وتشتتهم عن سبيله، فلا توصلهم إليه، ولا تبلغهم رضوانه وجنته، ومن أصدق من الله قيلًا؟ ومن أحسن منه سبحانه حديثًا؟ ومن أعلم منه بما يصلح عباده أو يفسدهم، فلم ينه سبحانه

عن البدع إلا لما فيها من الفساد والإفساد، والله لا يحب الفساد، ولا يصلح عمل المفسدين، وقد صحّ عن أبي الحجاج مجاهد بن جبير رحمه الله ـ وهو من كبار التابعين وإمام المفسرين ـ أنه فسر السبل في هذه الآية: بالبدع والشبهات.

ب- ومن الأحاديث النبوية الصحيحة بشأن البدع:

١- ثبت في صحيح مسلم رحمه الله تعالى عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «**أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»، فتضمن هذا الحديث الصحيح التنبيه على أن خير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور ما أحدث مخالفًا لهدي النبي ﷺ، والحكم على ما أحدث على هذا النحو بأنه بدعة وضلالة، وما كان كذلك فليس مشروعًا؛ لأن ما شرعه الله تعالى هُدىً كله، أما المحدثات فإنها تضل وتصد سالكها عما شرعه الله ورضيه طريقًا موصلًا إليه، وبهذا يتبين أنه ليس في البدع ما هو حسن، بل كلها قبيحة وضلالة وهلكة.

٢- وفي حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه الذي رواه الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور**» وفي رواية: «**وإياكم والبدع، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»، فتضمن هذا الحديث التحذير من البدع، ووصفها بأنها ضلالة، وما كان كذلك فلا يكون مشروعًا ولا حسنًا؛ بل كل البدع مخترعة قبيحة ومهلكة لأهلها ولمن تبعهم عليها، وهو ﷺ أنصح الخلق للخلق، وأحرصهم على هداهم للحق، ومن لم تسعه سنة النبي ﷺ، فلا وسّع الله عليه.

٣- وثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، فهذا الحديث من جوامع كَلِمه ﷺ، وقد تضمن الدلالة على أن ما أحدث في دين الله تعالى مما ليس منه، فهو رد أي مردود على محدثه. وهذا أصل عظيم من أصول الدين وموجبات حفظه، لا يخرج عنه شيء.

فكل من أحدث في دين الله ما ليس منه، فهو بدعة وضلالة، والدين بريء منه سواءً في ذلك الاعتقادات أو الأقوال أو الأحوال أو الأعمال الظاهرة والباطنة، فمن رغب عن سنة النبي ﷺ فلم تسعه، واستحسن البدع، فلا وسع الله عليه، وعمله مردود عليه، وهو من الأخسرين أعمالًا، ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف:١٠٤].

ج – إجماع الصحابة على بطلان البدع:

وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم وأتباعهم بإحسان على إنكار البدع وردها، وتحذير الأمة منها، والتغليظ على المبتدعة وزجرهم عنها، وحماية الأمة منها بالبيان والسنان، وآثارهم ومجاهداتهم في هذا الشأن مشهورة ومشكورة.

اللمعة الثالثة: في بيان قواعد نافعة تبين بطلان البدع، ووجوب ردها، والحذر منها، وعداوة أهلها:

وقد دلّ الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح من الأمة على قواعد متينة، هي عواصم لمن تمسك بها من البدع، وقواصم لظهر كل من ابتدع، وبراهين قاطعة على سوء عواقب البدع، وشؤم أهلها في العاجل والآجل.

فمن تلك القواعد:

الأولى: أن الله تعالى قد أكمل الدين، وأتم به النعمة على المؤمنين والمسلمين، ورضي لهذه الأمة الإسلام دينًا، قال تعالى في معرض الامتنان على هذه الأمة: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة:٣]، ووصف سبحانه كتابه بقوله: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل:٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:٣٨]، فالكامل لا يحتاج إلى زيادة ولا نقصان، والنعمة التامة لا تحتاج إلى تكميل، ويجب أن تُشكر وتُصان عن موجبات النقص أو التغير، ولا يتحقق إيمان المرء إلا بأن يرضى بما رضيه الله شرعًا، فهذه القاعدة كافية في رد كل بدعة في أصل الدين.

الثانية: أن النبي ﷺ قد بلّغ كل ما أنزل إليه من ربه، وبينه للأمة على أكمل وجه بقوله، وفعله، وحاله، وتقريره لما وافقه، وإنكاره على ما خالفه وبيان ما ينبغي، وقد اعترف بذلك اليهود وغيرهم من خصوم الإسلام، فقالوا للمسلمين: علمكم نبيكم كل شيء، وقال الصحابة رضوان الله عليهم: توفي النبي ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وقد جعل عندنا منه خبرًا، ولا تكون حادثة ذات أثر أو يوجد شخص ذو شأن إلا أخبر النبي ﷺ عنه، حفظ ذلك منهم من حفظه ونسيه من نسيه، وأحفظهم لذلك أعلمهم به.

وصح أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع: «**أيها الناس إنكم مسؤولون عني، فما أنتم قائلون؟** قالوا: نشهد أنك قد بلغت ونصحت وأديت. فرفع أصبعه السبابة إلى السماء، وقال: **اللهم اشهد عليهم**».

فتبين من هذه القاعدة أن النبي ﷺ قد بلغ وبيّن الدين كله، وعمل به كله، وحفظ الصحابة رضي الله عنهم ذلك عنه، وعملوا به كله في حياة النبي ﷺ، وهذه القاعدة تبطل كل بدعة في كيفية الدين، وهي كافية في ردها.

الثالثة: أن الصحابة رضي الله عنهم هم خير الأمة وأفضل القرون وأعلم الأمة بما جاء به الرسول؛ لأن الوحي قد نزل بلغتهم، والرسول ﷺ منهم، فشاهدوا الرسول ﷺ وحضروا التنزيل، وراجعوا النبي

ﷺ فيما أشكل عليهم فهمه أو العمل به، وكانوا يعملون بحضرته، فما وافق ما جاء به أقرهم عليه، وما خالف ما جاء به أنكره عليهم، وبين لهم وجه الصواب فيه.

وكانوا رضي الله عنهم أنصح الأمة للأمة وأعظمها إلى الله رغبة، وأشدها له خشية، فما كان من خير فقد سبقوا إليه ونصحوا به، وما كان ضده فقد تركوه وحذروا منه، وكانوا أشد الأمة على أهل البدعة، ولهذا قال قائلهم: كل عبادة لم يتعبدها أصحاب محمد ﷺ فلا تتعبدوها، وقال الآخر: من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا خير هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأصدقها ألسنًا، وأقلها تكلفًا، وهم قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، فهم رضي الله عنهم أئمة الأمة وعلماء السنة، فما لم يكن دينًا في زمانهم، فليس بدين أبد الدهر، وما كان من خير فقد سبقوا إليه.

وهذه القاعدة تبين أن الصحابة رضي الله عنهم هم الأسوة في فهم نصوص الوحيين، والقدوة في تطبيق الدين، فما عملوا به فيقتدى بهم فيه، وما تركوه فيتبعون على تركه، وما اختلفوا فيه فيرجح بين أقاويلهم ويؤخذ بأقربها للكتاب والسنة، فإن اتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، وهم أعلم الأمة بالكتاب والسنة وأئمة الأمة في العمل بهما، فما اختُلف فيه هل هو من الدين أم لا؟ فيجب الرجوع فيه إلى المأثور عن الصحابة من القول والفعل والحال والصدور عنهم فيه، ورد كل ما خالفه، وترك كل ما لم يثبت عن الصحابة فعله.

الرابعة: أن من القواعد المقررة عند أهل العلم من سلف الأمة وخلفها أن الأصل في العبادات المنع حتى يقوم دليل على المشروعية، قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ﴾[الشورى:٢١]، فإن الله تعالى لا يقبل من العبادات إلا ما شرع، ومن تعبد لله تعالى بما لا يشرع فقد ابتدع، والبدع في الدين محرمة ومردودة، لقول الله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾[الأعراف:٣٣].

والبدع من قبيل القول على الله وفي دينه بغير علم، وصح عن النبي ﷺ قوله: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**».

فهذه القاعدة تبين أن الواجب الاكتفاء بما جاء به الشرع، وأنه لا يحل الإحداث في دين الله تعالى، فإن الزيادة عليه تنطع وغلوّ، والقصور عن الواجب منه جفاء.

اللمعة الرابعة: أنواع ما أضيف إلى الدين من عمل الناس:

فبناءً على ما سبق فما أحدث في دين الله تعالى مما يقصد به التقرب إلى الله عزَّ وجلَّ، فهو قسمان:

القسم الأول: ما له أصل في الشرع:

فكل عمل له أصل في الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح، فهو عمل محمود، وهو من الشرع.

ومن هذه البدع:

١- مثل: جمع القرآن في مصحف واحد، وقد اتفق عليه أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان وغيره من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ حفظًا لكتاب الله، وحماية للأمة أن تختلف في كتاب الله عزَّ وجلَّ.

٢- وكذلك جمع الناس على صلاة التراويح بأمر من أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ووافقه الصحابة رضوان الله عليهم عليه؛ لكونه سنة ثابتة عن النبي ﷺ من فعله، وقد تركه خشية أن تفرض على الأمة، وبوفاته ﷺ أمن الفرض، فكان الاجتماع عليها مصلحة لا محذور منها.

٣- ومثله الأذان الأول يوم الجمعة زاده عثمان بن عفان رضي الله عنه في خلافته، وأقره عليه علي رضي الله عنه، وكذا جمهور الصحابة، وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم من الخلفاء الراشدين الذين أُمرنا بلزوم سنتهم.

فهذه الأمور ونحوها مما اقتضته مصلحة الأمة، وكان له أصل في الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح، فهذا كله محمود لما يتحقق به من قيام الدين والنصح لكافة المسلمين، وتسمية شيء من هذا بدعة ـ والتي رويت عن عمر رضي الله عنه ـ فذلك من باب التسمية اللغوية، وإلا فهي شرعية لموافقتها للشرع لوجود أصل لها في الكتاب والسنة، فإنها إحياء لسنن تُركت لعارض، فلما زال العارض عُمل بها حفظًا لها ونصحًا للأمة.

القسم الثاني: ما ليس له أصل في الشرع:

فكل عمل ليس له أصل من الكتاب والسنة ولا من فعل السلف الصالح مع وجود ما يقتضيه وإمكان فعله، ولم يثبت عنهم منه شيء، أو ثبت عنهم ما يدل على إنكاره فهو نوع استدراك على الله تعالى في التشريع أو على النبي ﷺ في البلاغ والبيان أو على الصحابة في الحفظ والعمل، أو اتهام السلف الصالح في التقصير في الاتباع، مع ما فيها من تفريق الدين وتحزيب المسلمين والتشبه بأعداء الدين، فهذا هو البدعة الضلالة، وهو شر الأمور التي حذَّر منها النبي ﷺ، وبالغ في التحذير منها، وسد ذرائعها لما تفضي إليه من



الغلوّ والفتنة وإماتة السنة والتشبه بأعداء الدين.

ومن هذه البدع:

١- مقالات أهل الأهواء من الخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة ونحوهم ممن تكلم في أسماء الله وصفاته ـ نفيًا أو إثباتًا ـ بغير علم، أو قدم المعقول على المنقول.

٢- الخوض في القدر بغير علم أو بهوى، حتى أدى ببعضهم إلى القول بالجبر، وبآخرين إلى إثبات خالق مع الله تعالى، وبقوم إلى معارضة الشرع بالقدر، وبآخرين إلى الاحتجاج بالأقدار على الذنوب، واتهام الله تعالى بالظلم على منهاج إمامهم إبليس اللعين.

٣- القول بالتكفير بالذنوب، واستباحة الدماء المعصومة والحرمات المصونة بهذه التأويلات الباطلة والشبهات العارضة والأحكام الجائرة، كما هو مذهب الخوارج ونحوهم.

٤- القول بإعفاء المكلفين من طائلة الذنوب، وأنها لا تضر مع الإيمان مطلقًا كما هو مذهب المرجئة، والذي تلتقي فيه مع العلمانية اليوم في بعض صورها، وبعض التوجهات الإسلامية المعاصرة التي لا ترى أنها ردة في الإسلام، ولو استحل معلومًا تحريمه من الدين بالضرورة، ولا جرم في تبديل الدين، والخروج منه والدخول في غيره.

٥- الاحتفال بالمناسبات التي تعود وتتكرر على وجه التعبد مثل احتفالات الموالد، وليالٍ من السنة، وكذا البناء على القبور وتجصيصها والعكوف عليها، واعتقاد إجابة الدعاء وقبول العمل عندها.

فكل هذه الأمور وأشباهها من الأمور المنكرة؛ لعدم وجود أصل لها من الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح من الأمة؛ بل هي مخالفة لنصوص الوحيين، ومن اتباع غير سبيل المؤمنين، ومن الأخذ بمأخذ الضالين من أهل القرون واتباع سنة المغضوب عليهم والضالين، وقد قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ ١٠٠ وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمۡ رَسُولُهُۥۗ وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [آل عمران: ١٠٠ـ١٠١].

وصحَّ عن النبي ﷺ قوله: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم**»، والنصوص في التحذير من التشبه بأهل الكتاب والمجوس وبيان خطر ذلك كثيرة وشهيرة، وليس هذا موضع بسطها.

اللمعة الخامسة: أنواع البدع من حيث أحكامها:

البدع المذمومة شرعًا، والتي يدخل أصحابها تحت طائلة الوعيد الوارد في الكتاب والسنة كثيرة جدًّا؛ لأن مخالفات الناس لأصول الشرع بسبب الجهل أو اتباع الهوىٰ لا تدخل تحت حصر، ولكنني أنبه إلىٰ كليات تعم أنواع تلك البدع، مع بعض من الأمثلة تزيدها وضوحًا، **فمن ذلك:**

الأول: بدع اعتقادية، كاعتقادٍ مساوٍ لله تعالىٰ في شيء من خصائصه التي لا تنبغي إلا له كالخلق والملك والحكم والعبادة، ونحو ذلك من خصائصه التي تفرد بها، فهذه البدع كلها كفر وشرك بالله العظيم، لا يقبل معه عمل، ولا ينال من مات عليها من الله رحمة.

الثاني: بدع قولية كفرية، كمقالات غلاة الجهمية القائلين بنفي الأسماء والصفات، والممثلة الذين يمثلون الله تعالىٰ بالمخلوقات، والقدرية المتكلمين بالقدر بما يضاد الشرع.

الثالث: بدع عملية كفرية مثل: الطواف بالقبور، وتعظيمها بالنذور، والدعاء عندها تقربًا إلىٰ أصحابها، فكل هذه ونحوها من الشرك الأكبر والذنب العظيم الذي لا يغفر إلا بالتوبة النصوح قبل أوان خروج الروح.

الرابع: بدع تعتبر من قبيل الذرائع للأنواع السابقة، ولم تصل إلى حدها مثل: البناء علىٰ القبور، واتخاذها مساجد بتحري الصلاة والدعاء والصدقة عندها، لاعتقاد أن ذلك أفضل وأرجىٰ في حصول المقصود، وكذا المقالات والتأويلات الباطلة لنصوص الكتاب والسنة، ولكنها لم تصل إلىٰ حد الكفر، وكذا البدع العملية أو القولية التي ارتكبها الناس بنوع تأويل مرجوح.

فهذه كلها فسق وضلالة وسبل هلكة، أهلها علىٰ خطر، ويجب الحذر منهم، ونصحهم حتىٰ لا يهلكوا ببدعهم، ولا يضروا غيرهم بباطلهم.

اللمعة السادسة: واجب الأمراء والعلماء وطلبة العلم في محاربة البدع:

الأمراء والعلماء وطلبة العلم هم ورثة النبي ﷺ وأصحابه في الأمة فواجب ـ حسب قدرتهم واستطاعتهم ـ إظهار الدين والنصح لكافة المسلمين، والرد علىٰ أهل الأهواء المبتدعين، فالأمراء ورثوا عن النبي ﷺ السلطان والسيف، والعلماء وطلبة العلم ورثوا عن النبي ﷺ القرآن والبيان، والله تعالىٰ سائل الأمراء عن ولايتهم وسلطانهم، وسائل العلماء وطلبة العلم عن علمهم وبيانهم، والله تعالىٰ قد أخذ عليهم الميثاق بأن يبينوا الكتاب ولا يكتموه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧]، وتوعدهم علىٰ الكتمان بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠].

فالواجب على أهل العلم والإيمان أن يبينوا للناس ما أُنزل إليهم من ربهم، وأن يحذروهم من أهل الأهواء والبدع، ويردوا عليهم بكشف شبهاتهم وردّ تأويلاتهم، وبيان وجوه غلطهم ومخالفتهم للكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح من الأمة.

والواجب على الحكام والأمراء وكل ذي ولاية ـ بما أتاهم الله من الولاية والسلطان ـ منع دعاة البدع، والحكم عليهم بما يقتضيه الشرع المطهر، وتحذير العامة من البدع ومنعهم من الإصغاء إلى أهلها والعمل بها؛ فإن ذلك من إقامة الدين وحفظه، وهم مؤتمنون عليه، فمنع المبدعة ومحاربة البدع والحيلولة بينها وبين الناس من عظيم أماناتهم التي تجب عليهم، وسيُسألون عنها.

ولقد حذَّر الله تعالى من الإصغاء إلى شبهات أهل الكتاب والمنافقين والمشركين، ورد سبحانه على كل شبهة أثاروها حول الألوهية أو الرسالة أو الشريعة أو الدين أو القدر أو غير ذلك، وأبان وجه الصواب في كل مسألة بأوضح حجة وأصدق برهان، وهذا منه سبحانه رسم للمنهاج الذي ينبغي أن يسلكه أهل العلم والإيمان مع كل مبتدع في أي زمان ومكان.

وحذر النبي ﷺ من أهل الأهواء والبدع، وبيّن صفاتهم وشؤم مقالاتهم، وشهرة النصوص في ذلك تغني عن ذكرها، فإن ذلك مما علم بالضرورة من دين الإسلام.

ولقد قام علماء الأمة وأئمتها من لدن الصحابة والتابعين فمن بعدهم برد مقالات الخوارج والروافض والقدرية والجهمية ومنحرفي المتعبدة والمتزهدة، ومقالاتهم ومصنفاتهم في هذا معلومة مشهورة، كما قام الخلفاء الراشدون ومن بعدهم أمراء المؤمنين وعمالهم في ولاياتهم بالأخذ على أيدي أهل البدع، فناظروهم، وردوا مقالاتهم، وفندوا شبهاتهم، وحكموا على من عاند بما يستحق، فقتلوا وجلدوا وحبسوا ونفوا، كل ذلك لحفظ دين الله تعالى وحرمات عباده.

ولقد جاهد العلماء والأمراء في ذلك جهادًا عظيمًا، وأبلوا بلاءً حسنًا، وكانوا أسوة حسنة لمن بعدهم، فعلى أتباعهم بإحسان أن يحذوا حذوهم ويتأسوا بهم في هذا الشأن، فإنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، فلا ظهور للدين، ولا صلاح لأحوال المسلمين، ولا شهرة للسنة إلا بالرد على أهل الأهواء والبدعة، وكشف تلبيساتهم، وتزييف باطلهم، وإيقافهم عند حدهم ومنعهم من فتنة المسلمين، وهذا من أعظم الجهاد في سبيل الله، فإن النبي ﷺ لما ذكر الخلوف الذين يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون قال: «**فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**».

وقال ﷺ: «**الدين النصيحة ثلاثًا**، قالوا لمن يا رسول الله؟ قال: **لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ولعامتهم**»، وقال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي الله بأمره**»، فبشر بهم النبي، وبشرهم بأنهم على الحق، وأنهم ظاهرون، وأنه لا يضرهم من خذلهم

ولا من خالفهم إلى آخر الدهر. وفي ذلك من الحث على جهاد أهل البدع والبشارة للمجاهدين بحسن العاقبة ما لا يخفى، ولست بصدد الاستدلال على وجوب هذا الأمر على أهله، فإن بقاء هذا الدين ببقاء حملته، وجهاد أعدائه، وذهابه بذهاب حملته وبخفاء ذلك وانقطاعه.

اللمعة السابعة: ما يتحقق به بالواجب نحو الدين والمبتدعين:

ويتحقق القيام بهذا الواجب ـ أعني: محاربة البدع وحماية الأمة منها ـ بأمور:

الأول: نشر علم الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح.

الثاني: القدوة الحسنة بتطبيق العلم قولًا وعملًا، فإن التأثر بالقدوة لا يقل عن التأثر بالدعوة، إن لم يكن أبلغ في القبول.

الثالث: الرد على المخالفين، وبيان وجوه مخالفتهم للكتاب والسنة وهدي السلف الصالح، حتى تنكشف شبهاتهم ويزول تلبيسهم ويتبين ضلالهم وإضلالهم.

الرابع: بيان حكم الله تعالى في النوازل والحوادث بدلالة نصوص الكتاب والسنة وكلام السلف وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة.

الخامس: الأخذ على أيدي أهل البدع بقوة السلطان ـ إن لم ينفع فيهم النصح ـ، وإيقافهم عند حدهم، ووقاية الناس من شرهم وضررهم، فإن الله تعالى يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

وبهذا يظهر الدين وتحيا السنة، ويتضح الصراط المستقيم لمن أراده وتقوم الحجة وتزول المعذرة وتبرأ الذمة وتتحقق العبودية، فيتميز الحق من الباطل، ويهلك كل مبطل مجادل، ويثبت وينصر المجاهد الصابر، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢]، ويقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩]، ويقول: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر:٥١-٥٢]، ويقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد:٧].

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

*****

فهرس الموضوعات